



السياسات هي المشكلة

جون تايلور



جون تايلور أستاذ اقتصاد ماري وروبرت ريموند في جامعة ستانفورد.

خضع

الكساد طويل الأجل لكثير من النقاش منذ عام ٢٠١٣ عندما اقترح لورنس سامرز فرضية «أن الاقتصاد بهيكلة الحالي لا يستطيع تحقيق نمو مرض وأوضاع مالية مستقرة في نفس الوقت».

ومتحدثاً في مؤتمر عقد في الفترة الأخيرة، افترض سامرز أن الاقتصاد تقيد خلال العقد والنصف الماضي «بزيادة كبيرة في الميل إلى الادخار وانخفاض كبير في الميل إلى الإنفاق والاستثمار»، مما أبقى

على انخفاض أسعار الفائدة التوازنية وعلى انخفاض النمو الاقتصادي.

ولا يجادل الكثير في أن الاقتصاد نما ببطء في السنوات الأخيرة، وخاصة إذا وضعت الأزمة المالية في الاعتبار. ولكن يثير الكساد طويل الأجل كتفسير لهذه الظاهرة عدداً من أوجه عدم الاتساق والشكوك.

فقد كانت أسعار الفائدة الأساسية المنخفضة التي وضعتها السلطات النقدية، مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قبل الأزمة المالية مرتبطة بطفرة تتسم بارتفاع التضخم وانخفاض البطالة — وليس بسبب ركود الأوضاع الاقتصادية وارتفاع البطالة خلال الركود طويل الأجل. فالأدلة تشير إلى عكس الرأي الذي يفيد بأن سعر الفائدة الحقيقي التوازني — أي سعر الفائدة الحقيقي المطلوب للحفاظ على ناتج الاقتصاد مساوياً للناتج الممكن — كان منخفضاً قبل الأزمة. كما أن لجوء البنوك المركزية إلى تطبيق أسعار فائدة أساسية منخفضة منذ الأزمة يثير شكوك حول فكرة أن سعر الفائدة الحقيقي التوازني كان بالصدفة منخفضاً. وبالفعل، زادت أسعار الفائدة طويلة الأجل في الشهور الأخيرة مع زيادة التوقعات باستبدال السياسة النقدية.

ولعدد من السنوات ترجع إلى الأزمة المالية، رأيت أنا وآخرون سبباً أكثر قبولاً للنمو الاقتصادي الضعيف — وهو تحول السياسة الاقتصادية الحكومية في الفترة الأخيرة. ويمكن النظر إلى نمو الإنتاجية (ناتج كل ساعة عمل) الذي يدفع النمو الاقتصادي جنباً إلى جنب مع نمو العمالة. فنمو الإنتاجية منخفض للغاية الآن — وكان في الواقع سالباً خلال الأربعة أرباع الماضية. ولا يوجد في ذلك ما هو طويل الأجل. وبالفعل، فقد كانت هناك حالات تآرجح ضخمة في الإنتاجية في الماضي: الركود في السبعينات والتعافي في الثمانينات والتسعينات والتراجع الحالي.

وتتعلق هذه التحولات بشكل وثيق بالتغيرات في السياسة الاقتصادية — أساساً جانب العرض أو السياسات الهيكلية: بعبارة أخرى، تلك التي ترفع الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد وقدرته على الإنتاج. فخلال الثمانينات والتسعينات، ثبت نجاح الإصلاح الضريبي، والإصلاح التنظيمي، والإصلاح النقدي، وإصلاح الميزانية في حفز نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة. وفي المقابل، ارتبط ركود السبعينات والسنوات الأخيرة بالابتعاد عن مبادئ الإصلاح الضريبي، مثل انخفاض المعدلات الضريبية الحدية بقاعدة واسعة وبزيادة القواعد التنظيمية، فضلاً على السياسات المالية والنقدية غير المنظمة. وخلال السنوات الخمسين الماضية، تأرجحت السياسة الهيكلية والأداء الاقتصادي جنباً إلى جنب في دورة ملحوظة للسياسات والأداء.

ولرؤية الإمكانيات الكبيرة للتغير في السياسات الآن، يمكن أن ننظر إلى أحدث تآرجح في نمو الإنتاجية: في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، نمت الإنتاجية بنسبة ٠,٤٪ فقط في السنة مقارنة بنسبة ٣٪ من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥.

ولكن ما سبب التباطؤ في الفترة الأخيرة؟ وتشير محاسبة النمو إلى عدم كفاية الاستثمار — وبما يثير الدهشة، انخفض رأس المال لكل عامل بنسبة ٠,٢٪ في السنة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ مقارنة بزيادة نسبتها ١,٢٪ في السنة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ — وإلى انخفاض في تطبيق الأفكار الجديدة أو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، التي لم تكن تبلغ إلا ٠,٦٪ خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ مقارنة بنسبة ١,٨٪ خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥.

نمو الإنتاجية منخفض للغاية الآن — وكان في الواقع سالباً — ولكن لا يوجد في ذلك ما هو طويل الأجل.

ولعكس هذا الاتجاه، وجني منافع عملية حفز كبيرة للنمو، تحتاج الولايات المتحدة إلى جرعة إضافية من الإصلاح الهيكلي — بما في ذلك إصلاح تنظيمي وضريبي ونقدي وإصلاح في الميزانية — لتوفير حوافز لزيادة الاستثمار الرأسمالي وتطبيق أفكار جديدة في الممارسة العملية. ويمكن أن تساعد هذه الإصلاحات أيضاً في زيادة المشاركة في القوى العاملة وبالتالي زيادة العمالة، ومواصلة حفز النمو الاقتصادي.

وبينما يقف الرأي الذي يفيد بأن السياسات هي المشكلة ضد رأي الركود طويل الأجل، يشير الحوار الجاري إلى الحاجة إلى مزيد من العمل التجريبي. فقد أثارت الانتخابات الأمريكية الأخيرة احتمال إجراء إصلاح ضريبي أو تنظيمي أو نقدي وربما أيضاً إصلاح في الميزانية، وبالتالي هناك أمل في تآرجح مقنع آخر في دورة السياسات والأداء يتعين إضافته إلى قاعدة البيانات التجريبية. ■